ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (01)، 2021، ص: 1115-1132

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية الجزائر - نموذجا

The expected repercussions of the Coruna virus on the Arab economies Algeria as a model

عمر هارون، **HAROUN Omar** [1] *، omarharoun88@gmail.com

[1] أستاذ محاضر ب، جامعة المدية (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/02 **تاريخ القبول:** 2021/04/12 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

الجزائر على غرار الدول العربية كانت من بين الدول المتضررة من الجائحة نظرا لتراجع أسعار المحروقات بالإضافة لتخفيض حصتها من الصادرات العالمية للنفط، يضاف إلى ذلك الحجر الصحي الذي قلص حجم الضرائب المحصلة خلال هذه السنة بحوالي 40 بالمائة نظرا لاعتبار 4 أشهر من السنة الحالية بمثابة الغير موجودة، وفي هذا الاطار سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية حصر أهم التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العربي والمحلي .

الكلمات المفتاحية

الأزمات الاقتصادية، حائجة فيروس كورونا، أسعار المحروقات، تطوير الاقتصاد ما بعد كورونا

تصنيف JEL: H12 H19 H51 H61 J78 N77

Abstract

Algeria, like the Arab countries, was among the countries affected by the pandemic due to the drop in fuel prices in addition to reducing its share of world oil exports, in addition to that quarantine, which reduced the amount of taxes collected during this year by about 40 percent due to the consideration of 4 months of the current year as non-existent In this context, we will try, through this research paper, to outline the most important economic implications of the Corona pandemic on the Arab and local levels.

Keywords

economic crises, the need for the Corona virus, fuel prices,

JEL Classification Codes : H12 H19 H51 H61 J78 N77

* omarharoun88@gmail.com

I. مقدمة:

النظام الرأس مالي هو من الأنظمة التي تصحح نفسها دوريا من خلال الأزمات، وتختلف هذه الأخيرة بين أزمات مالية واقتصادية، وهذا ما يجعل الكثير من المفكرين يعتبرون الاقتصاد الرأسمالي باقتصاد أزمات، الأمر الذي جعل العديد من الدراسات والأبحاث تعد حول مدة دورة الأزمات، بداية من أزمة الكساد الكبير 1929 إلى أزمة التضخم الركودي في سبعينيات القرن الماضي وصولا إلى أزمة النمور الآسيوية في 1997 إلى أزمة الرهن العقاري في 2008 وصولا إلى أزمة covid19 وتزامنها مع أزمة انهيار أسعار المحروقات لمستويات لم يعرفها العالم من قبل .

لقد عاش العالم أزمات كثيرة، لكنه لأول مرة يشهد أزمة صحية بحدة أزمة فيروس كورونا covid19 وتبعات قد تصل أو تفوق تلك التي عرفها العالم خلال الكساد الكبير 1929، أزمة تزامن فيها تحول نصف سكان العالم إلى الحجر المنزلي لحماية الأرواح ومحاولة السيطرة على الجائحة، مع التوقف التام لحركة الطيران ما بين الدول، وإغلاق العديد من المصانع في كل دول العالم مع تراجع رهيب لأسعار النفط بسبب التراجع التاريخي للطلب عليه، حيث وصلت عقوده الآجلة إلى ناقص 37 دولار للبرميل يوم 20 أفريل 2020 وهي سابقة لم يعرفها العالم من قبل، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يصف الصدمة المزدوجة بالأسوأ وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2020 .

إن الأزمة المزدوجة التي يشهدها العالم في النصف الأول من 2020، تجعل العالم يتوقع آثار اقتصادية كارثية على كل دول العالم، ولعل الأكثر تضررا من هذه الجائحة سيكون الدول النفطية نظرا لأنها ستعاني من أزمة موارد متعلقة بتراجع أسعار المحروقات وأزمة صحية تجبر على تطبيق تعليمات الحجر الصحي، والجزائر كدولة ريعية هي الأخرى ستكون أمام تحديات كبيرة أساسها تراجع عائدتها من البترول والتي قدرها مخطط عمل الحكومة الصادر في فيفري 2020 ب35.232 مليار دولار للسنة الجارية كما قدر واردات بمقدار 38 مليار دولار لنفس السنة ونسبة نمو ب 1.8 بالمئة، مع تقدير السعر المرجعي للبرميل في قانون المالية لنفس السنة ب 50 دولار للبرميل، إلا أن كل هذه التقديرات لم تعد صالحة بعد أن ضربت الأزمة المزدوجة كل الاقتصاديات النفطية .

1 - إشكالية الدراسة : ومما سبق وجب علينا من الآن التحول نحو البحث عن الآثار المتوقعة على الاقتصاديات النفطية بشكل عام وعلى الاقتصاد الجزائري بشكل خاص ومنه يمكن أن نطرح الاشكالية التالية :

ما هي الآثار المتوقعة للأزمة الصحية التي ضربت الدول العربية؟ وكيف يمكن أن يكون وقعها على الاقتصاد الجزائري ؟ .

إن الاجابة على هذا السؤال المركزي تستدعي طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية لعل أبرزها :

ما هي حدود لجائحة كورونا19 covid على المستوى العربي ؟

ما هي الآثار الاقتصادية المتوقع لجائحة كورونا19 covid على الدول العربية ؟

كيف ستنعكس جائحة كورونا covid 19 على الاقتصاد الجزائري ؟

2 - فرضيات الدراسة : للإجابة على هذه الأسئلة وجب طرح مجموعة من الفرضيات لعل أبرزها

إن الأزمة الصحة متمثلة في جائحة كورونا covid19 هي المتسبب الرئيسي في الأزمة النفطية .

إن الآثار المتوقعة متوسطة الأمد وسيكون التعافي الاقتصادي بداية من بداية سنة 2021.

سيكون للأزمة الصحية التي ضربت العالم آثار كارثية على الاقتصاد الجزائري .

3 - أهمية الدراسة إن الأزمة المزدوجة التي ضربت الدول النفطية ستخلف بالتأكيد آثار كارثية على هذه الاقتصاديات، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم هذه الآثار والبحث عن السبل الأنجع لمواجهتها، في ظل ما عرف بأكبر أزمة ضربت العالم منذ أزمة الكساد الكبير في 1929 .

4 - أهداف الدراسة : تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية

- تحديد المجالات الأكثر تأثرا في الدول العربية بالأزمة المزدوجة .
- فهم وتحليل الانعكاسات الايجابية والسلبية للأزمة المزدوجة على الاقتصاد الجزائري
- اقتراح مجموعة من الاجراءات من أجل تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات .

5 - منهج البحث : سنحاول من خلال البحث استعمال المنهجي الوصفي التحليلي لتحليل أبعاد المشكلة البحثية وذلك في ضوء المحددات النظرية للأزمات والآثار المتوقع في الاقتصاديات النفطية عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا

6 - **الدراسات السابقة** : في إطار البحث والاطلاع تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع على المستوى العربي والعالمي

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط التداعيات على الدول العربية والاقتصاديات العالمية، قطر، أفريل 2020، حيث تطرقت هذه الدراسة لأهم التداعيات التي مست سوق النفط في العالم ككل والدول العربية بشكل خاص، فعالجت مشكلة التخمة في المعروض النفطي وتراجع الطلب الصيني مما أدى لأسوأ هبوط منذ 1991، كما أبرز التدخلات التي كانت من مختلف الدول وكيف تعاملت الاقتصاديات العالمية مع أزمة التخزين لتركز الدراسة على تراجع مداخيل الدول النفطية العربية والخلل الذي حصل وسيحصل في الميزانية الخاصة بها .

دراسة صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، جنيف، أفريل 2020، ركزت الدراسة على الانعكاسات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التركيز على الدول النفطية وكيف يمكن لها مجابهة الأزمة المزدوجة

التي ضربتها والمتعلقة بآثار الجائحة العالمية لمرض كوفيد 19 وتراجع أسعار المحروقات والحصص المصدرة، حيث هدفت الدراسة لبحث قضية إمكانية تراجع التدفقات المالية على هذه المناطق في المقابل حاولت إبراز الجهود المالية لمختلف هذه الدول لمجابهة الجائحة وكيفية تأثيرها على الاقتصاديات التي قامت بها، حيث قدرت انكماش للاقتصاد العالمي في حدود 2.4 بالمئة في سنة 2020، كما خصصت دراسة تقديرية للمتغيرات الكلية الأساسية خاصة، نسبة النمو الإجمالي، التضخم، رصيد الحساب الجاري وكانت الجزائر من الدول التي تضمنتها الدراسة حيث توقعت الدراسة أداء ضعيف للاقتصاد الجزائري في سنة 2020 و 2021 .

Perspectives économiques de l'OCDE rapport intermédiaire coronavirus l'économie mondiale menacée,paris,France,marche2020، تطرقت الدراسة لنمو الناتج الداخلي الخام العالمي والتراجع الذي مسه في حدود 2.4 بالمئة خلال سنة 2020، والآثار المترتبة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاديات الكبرى والمعروفة بـ G20، حيث خلصت الدراسة لضرورة اتباع سياسات اقتصادية كلية ذات مرونة واسع، مع ضرورة اتباع سياسات لمرافقة مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الهشة، وذلك بسبب التضرر الكبير الذي ضرب مختلف الفئات .

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة: محاولة الاسقاط ما تم دراسته في الاقتصاديات العالمية والعربية على الاقتصاد الجزائر على ضوء القرارات الاقتصادية المتخذة في الاقتصاد الجزائر .

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-الحدود الصحية لجائحة فيروس كورونا covid 19 على الصعيد العربي والعالمي :_لم يعرف العالم الحديث الكثير من الأزمات التي استطاعت أن تغير وجه الاقتصاد العالمي، الطاعون الأسود الذي ضرب العالم في 1334 وراح ضحيته ما بين 70 إلى 200 مليون شخص حول العالم، وأدى إلى تغييرات عميقة في الأنظمة الاقتصادية من خلال تحول العالم من نظام العبودية إلى نظام الحرفية وتطور أساليب التصنيع ودخول اكتشافات جديدة كالفحم والحديد والنقل البحري، وحتى أزمة الإنفلونزا الاسبانية التي ضربت العالم في حدود سنة 1918-1919 لم يكن لها تأثيرات مباشرة على الاقتصاد العالمي بل على توقف الحرب العالمية الأولى وهو الوباء الذي أدى إلى وفاة 50 إلى 100 مليون من بينهم 17 مليون في الهند و700 الف شخص في فرنسا (تيسير الرّداوي2020)

2-حائجة كورونا فيروس covid19 : لقد بدأت الحديث عن فيروس في نهاية شهر ديسمبر 2019 بالصين، بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم اكتشافه في مدينة ووهان بإقليم هوبي بجمهورية الصين الشعبية وحدد من السلطات الصينية في 07 جانفي 2020 على أنه الفيروس التاجي (covid19) السبب في هذه الالتهابات، لتعلن منظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 جانفي من السنة الجارية أنه حالة طوارئ عمومية تثير قلقا دوليا(جامعة الدول العربية 2020) ، ليعلن الدكتور تيودروس غبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن كورونا 19 تحول إلى حائجة عالمية وذلك ابتداءا من يوم 11 مارس 2020 بعد أن وصل إلى 57 دولة، حيث أكد

على وجوب إتباع إستراتيجية من أربعة مجالات أساسية وهي الجهوزية والاستعداد، كشف وحماية وعلاج، تقليل انتقال العدوى، والابتكار والتعلم(أخبار الأمم المتحدة 2020)، حيث أن الجائحة هي أقصى درجات الانتشار التي قد تصل اليها عدوى في دول العالم مما يعني إعلان حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة ، وحالات الطوارئ هم(منظمة الصحة العالمية 2013):

بدون درجة : حدث قامة منظمة الصحة العالمية بتقييمه ومتابعته دون أن يتطلب أي استجابة حالية .

الدرجة 01 : حدث في بلد واحد أو أكثر مع تداعيات طفيفة على الصحة العامة يتطلب، استجابة طفيفة ودعم طفيف من المكتب القطري أو من المنظمة.

الدرجة 02 : حدث في بلد أو عدة بلدان مع تداعيات متوسطة على الصحة العامة تتطلب استجابة معتدلة من المكتب القطري للمنظمة أو/ و دولية، حيث يستدعي الحدث تكاتف الجهود لتجاوزه .

الدرجة 03 : حدثٌ في بلد أو عدة بلدان مع تداعيات شديدة على الصحة العامة تتطلب استجابة مكثفة من المنظمة و/أو دولية، مع دعم ضروري للمكاتب القطرية والمنظمة .

الجدول رقم (1) : جدول يبين أنماط دعم منظمة الصحة العالمية حسب درجة الخطر

نمط الدعم	GRADE 1	GRADE 2	GRADE 3
تقني	مساعدة تقنية عن بعد من مستوى دولي	بعثات محدودة الزمن؛ مدخلات عن بعد في الخطط الاستراتيجية؛ مشورة تقنية	مساعدة تقنية متواصلة في البلد عبر التدخل السريع؛ إصدار تعليمات نوعية بالمخاطر مع توجيه خاص بالبلد
مالي	حد أدنى من الدعم المالي أو بدون دعم مالي (يدار حسب الموارد المالية المتاحة على مستوى البلد)	وصول إلى الموارد المالية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية؛ تحريك الموارد الدولية عند الطلب	وصول إلى الموارد المالية العامة والإقليمية لمنظمة الصحة العالمية؛ تحريك الموارد الدولية والوصول إلى مانحين
موارد بشرية	حد أدنى من الدعم البشري أو بدون دعم بشري (يدار حسب الموارد المالية المتاحة على مستوى البلد)	تدخل سريع لخبراء الطوارئ، حسب الضرورة.	فريق تدخل سريع يجند على أساس رفع الحرج

المصدر: (منظمة الصحة العالمية،2013، ص 20)

أ- تعريف الجائحة : الجائحة هي انتشار مرض جديد في جميع أنحاء العالم .حيث أن جوائح الأنفلونزا تعتبر أحداثا لا يمكن التنبؤ بها ولكنها متكررة، ويمكن أن تؤثرتأثيراً بالغاً على الأصعدة الصحية الاقتصادية والمجتمعية في جميع أنحاء العالم.، وتقع جوائح الأنفلونزا عندما يظهر فيروس أنفلونزا جديد تكون مناعة الأفراد إتجاهه قليله أو/و ليس لديهم أي مناعة ضده، وفيروسات الأنفلونزا التي تسبَّبت في جوائح في الماضي كانت نشأتهاعادةً من فيروسات على غرار فيروس H1N1 في 2009 (برنامج الأنفلونزا العالمي 2018).

الشكل رقم (1) : شكل يبين درجات انتشار الفيروس

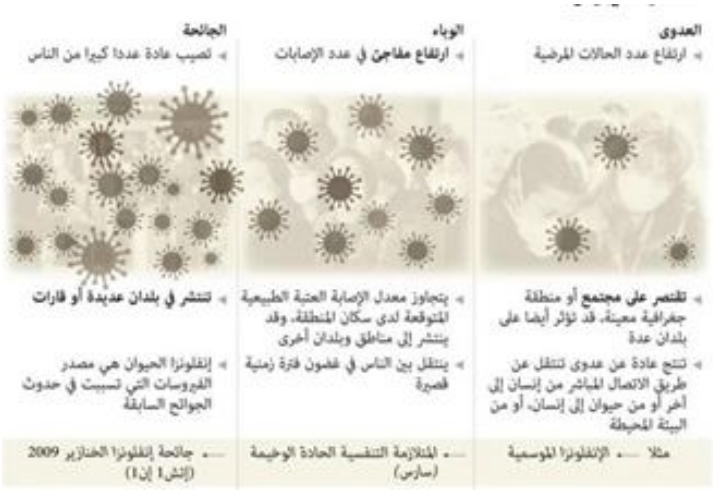

المصدر :(منظمة الصحة العالمية2020)

ب - حدود الأزمة الصحية التي ضربت الدول العربية النفطية :صحيح أن المنطقة العربية لا تعتبر المنطقة الأكبر في انتشار جائحة كورونا19، مقارنة بما عاشته دول كإسبانيا، إيطاليا، فرنسا وأمريكا، لكن حجم الاصابات التي تم الكشف عنها كبير جدا، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار ضعف امكانيات بعض الدول كالجزائر سوريا وليبيا مقابل إمكانيات أحسن وعدد سكان أكبر في دول الخليج، والتي رغم هذا فإنها سجلت أرقام كبيرة جدا مقارنة بما كان متوقعا نظرا للإحتياطات التي قامت بها مع بدأ الحائجة ورغم هذا فإن نسبة الإصابة بالوباء بالنسبة للدولة العربية والتي يصل حجم سكانها إلى 423 مليون نسمة، حيث أن نسبة الاصابات لم تتعدى في النصف الثاني لـ 2020 حدود 7 %، وقد لا يكون ذلك ناجما على ضعف الإحصاء الموجود في هذه الدول .

جدول رقم (2) : جدول يبين عدد الوفايات والاصابات الأكبر في الوطن العربي النصف الثاني ل 2020(الوحدة نسمة)

المقياس / الدولة	مصر	الجزائر	السعودية	قطر	الامارات
النسبة	5.74%	%8.88	%0.64	%0.06	%1.08

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2020)

يتضح جليا من خلال هذا الجدول الفروق بين الدول التي تملك منظومة صحية قوية، ونظيرتها التي تملك منظومة ضعيفة، فكلما ارتفعت نسبة الوفيات من جراء الجائحة كانت نذير على تدهور المنظومة الصحية، في المقابل فإن إكتشاف حجم كبير من الحالات يعني أن حجم المرافقة الطبية للجائحة كبير جدا، وأن عدد الفحوص المجرات للمواطنين

كبير، وهو ما يفسر ارتفاع عدد الحالات المسجلة في قطر مثلا دون أن تكون نسبة الوفيات مرتفعة نظرا للتكفل الجيد بالمواطنين في المقابل تسجل الجزائر نسبة متوسطة من الاصابات لكن تبقى عدد الوفيات الأكبر على المستوى العربي .

إن العالم العربي سجل حوالي 8 % من إجمالي الحالات المنتشرة في العالم التي قاربت 4 ملايين شخص، هذه النسبة تجعلنا نقول أن الأثر المباشر لجائحة كورونا لم يكن صحيا، لكن دخول كل الدول العربية في حجر جزء أو كلي جعل الاقتصاديات العربية تعرف صدمة كبيرة، سواء تعلق الأمر بالدول غير النفطية، التي تأثرت جراء توقف الرحلات الدولية وهو ما أثر على صادراتها، وعلى عائداتها من السياحة كما هو حال مصر تونس والمغرب أو الدول النفطية التي أدى دخول نصف سكان العالم لتراجع الطلب على نفطها، وهو ما يخلق أثر مباشر وكبير من الحائجة الصحية على الجانب الاقتصادي، وهو ما سنحاول تفصيله في الجزء القادم من الدراسة .

3. الآثار الاقتصادية المتوقع لجائحة فيروس كورونا19 covid على الدول العربية

لا يمكن التقدير الدقيق لاثار الاقتصادية لجائحة كورونا19 covid خاصة أن الجائحة لا تزال متواصلة، وتقديرات خبراء الصحة بخصوص إيجاد لقاح فحال للفيروس تختلف، وأكثرها تفاؤل تتحدث عن بداية سنة 2021، وبداية التلقيح كما هو عليه الحال الآن لا تعني زوال الخطر، وهو ما يجعل العالم مجبرا على التعامل مع هذه الجائحة في المرحلة القادمة، واتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تغيير نمط حياة الناس ومحاولة ملائمته مع الوضع الجديد، خاصة أن تقديرات صندوق النقد الدولي تتحدث عن أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة ستكون الأسوأ منذ تلك التي حصلت بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وفق ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث توقع تراجع بناقص 03 %، لتشهد سنة 2021 تعافيا يجعل النمو العالمي يبلغ 5.8%، ومع ذلك يتوقع نفس التقرير أن الجائحة ستكلف الاقتصاديات العالمية خسائر تقدر ب 9 تريليون دولار أمريكي,(International monetary funs2020) .

الشكل رقم (3) : يبين تراجع النمو الدولي بسبب جائحة كورونا 2019-2020

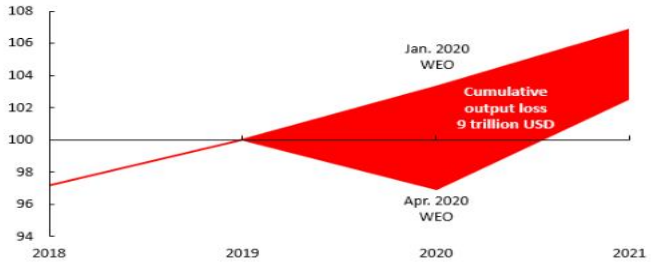

المصدر: (غيتا غوبيناث، الإغلاق العام الكبير 2020)

وفي سيناريوهات أكثر سوءا والتي ترى عدم القدرة على احتواء الجائحة في النص الثاني من 2021، وهو ما سيفاقم الأزمة ويجعل تراجع النمو العالمي يكون بناقص 3% اضافية في السنة الجارية، وتراجع بمقدار 08 % اضافة في السنة القادمة 2021 ,(International monetary funs,2020)

إن هذه الوضعية أثرت بشكل غير مسبوق على سوق النفط، مما أدى لتراجع أسعار بما يفوق 50 % في الأسواق الدولية، نظرا للقيود المفروضة على الحركة والتنقل، بالإضافة لتوقف عديد الصناعات العالمية، وهو ما أدى لتراجع الطلب العالمي بشكل كبير وتزامن هذا الأمر مع ما أصبح يعرف بحرب الحصص والأسعار حيث وبعد إنتهاء إتفاق أوبك + وفشل اتفاق فيينا 5-6 مارس 2020 (آفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2020) في اقرار أي تخفيض للسوق والذي كان يشهد تراجعا للطلب قدر ب 25 % بسبب التباطؤ الحاصل في الاقتصاد الصيني جراء الجائحة. ورفض روسيا بدورها مقترحا بتخفيض إنتاجها عن مستواه بواقع 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020 وفق شروط إتفاق أوبك + الأول والذي كان يفترض إنتهائه في أفريل من سنة 2020، قررت المملكة العربية السعودية بزيادة حصتها بنحو 12 مليون برميل يوميا مع تقديم وعود بأسعار تفضيلية لحصص شهل أفريل .

كل هذا الضغط الذي حصل في شهر مارس جعل عصف بالعقود الآجلة للنفط الأمريكي التي إنهارت إلى ناقص 37 دولار للبرميل، رغم إتفاق أوبك+، الذي تم الاتفاق فيه على تخفيض للنفط قدره 9.7 مليون برميل يوميا ، وهو ما يعني أن تعافي الاقتصاد العالمي ومن خلفه سوق النفط بحاجة إلى مدة زمنية معتبرة، وهذا ما خلق فوائض كبيرة في سوق النفط وأدى لتدهور العقود الآجلة من النفط الأمريكي التي لم تجد من ينفذها مع أزمة في النقل والتخزين التي يعرفها العالم نتيجة الأسباب التي سبق ذكرها، وهو ما جعل منتجي النفط يرغبون في التخلي على ما تم انتاجه من النفط لأن تكلفة تخزينه كبيرة جدا، وهو ما جعلهم يبيعون نفطهم في سوق التعاملات الفورية spot markt والذي قد تتراجع فيه الأسعار إلى 25 مرة، لكن هذه المرحلة كانت استثناء حيث تراجعت أسعار العقود الآجلة في بورصة شيكاغو إلى 300%(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات " وحدة الدراسات السياسية 1 ،2020)

تواصل تطور الجائحة وهو ما سيؤدي حتما لتراجع الثقة لدى الشركاء التجاريين، وتعطل الانتاج أكثر مع تطور تداعيات الأزمة على سلاسل الامداد وانهيار الأوضاع المالية للمؤسسات المالية والبنكية وتزايد الضغط على البورصات في المنطقة مع عدم القدرة على مجاراة حاجات الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المترتبة على الجائحة، وهو ما يعني المزيد من الإضطرابات الاجتماعية في الدول، وهذا سيكون راجع بالأساس لسياسات تقشفية بسبب تراجع الايرادات النفطية في الدول الريعية، وتراجع الايرادات التجارية والسياحية في باقي الدول، وعدم قدرة الحكومات على مواجهة كل تلك الضغوط .

وكانت تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) التابعة للأمم المتحدة قد أكدت أن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا covid 19 ستكون وخيمة، والتي لن تقل عن 42 مليار دولار في سنة 2020، كما أن القيمة السوقية لشركات المنطقة العربية خسرت في الفترة ما بين جانفي ومارس في حدود 420 مليار دولار، مع توقع فقدان 1.7 مليون شخص وظائفهم في 2020 خاصة في قطاع الخدمات وهو ما سيضيف 8.3 مواطن عربي إلى ما تحت خط الفقر(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا1، 2020)

ولمجابهة الجائحة كانت العديد من الدول العربية أطلقت حزم من المساعدات التي حاولت من خلالها الحد من آثار الجائحة على الاقتصاديات المحلية، من خلال تقديم الإسكوا لمجموعة من التوصيات للدول العربية من أجل الخروج من هذه المرحلة وتركزت على العموم في زيادة آجال دفع القروض وفوائدها، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، ومرافقة المؤسسات المتضررة من الجائحة مع تشجيع القروض المعفاة من الفوائد للمؤسسات الصغيرة مع محاولة تعزيز الطلب في المجالات التي تملك حجم كبير من اليد العاملة مع دعوة المنظمات الدولية لزيادة ما تقدمه من إعانات للدولة الأقل نمو المعرضة أكثر للمخاطر (الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2 ،2020) ومن هذا المنطلق فقد أخذ عديد الدول العربية مجموعة من الاجراءات من أجل تخفيف عبئ المرحلة على الاقتصاديات المحلية، والشكل التالي يوضح نسبة المبالغ المرصودة من الدول العربية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي لمجابهة جائحة كورونا.

الشكل رقم(4) : شكل يبين حجم المحفزات التي أقرتها الدول العربية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي

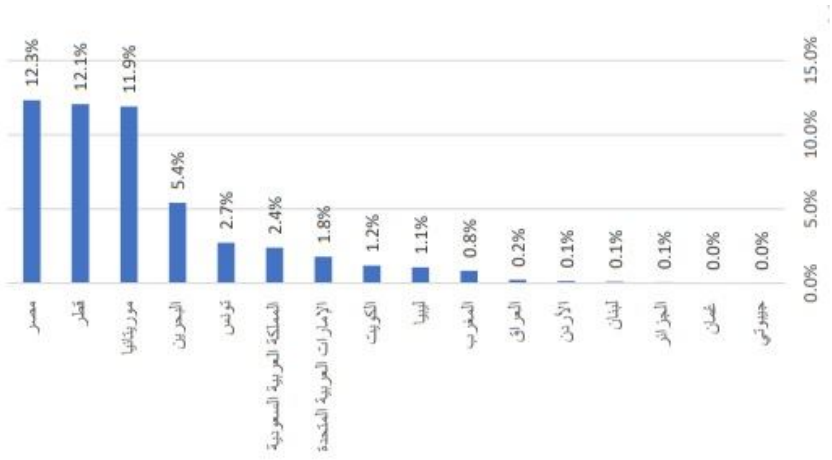

المصدر : (الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2،2020،ص 04)

حيث أعلنت الإمارات العربية المتحدة على خطة أولية لتحفيز الاقتصاد المحلي ب 27 مليار دولار، من أجل دعم المياه الكهرباء وتحفيز النشاط التجاري خصصت ميزانية خاصة قدرت ب 6 مليار دولار، أما قطر فأعلنت عن خطة تحفيزية ب 23 مليار دولار لتعزيز الاقتصاد المحلي وتزويده بحوافز مالية واقتصادية، أما المملكة العربية السعودية التي بالاضافة لخسائرها في سوق النفط فقد خسرت عوائد عمرة رمضان وتتجه نحو خسارة عوائد الحج لسنة 2020 وهما أهم موسمان ضمن ما بات يعرف بالسياحة الدينية فقد خصصت 13 مليار دولار لدعم الشركات وتمويل المشاريع المتوسطة(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2 ،2020).

لقد سجل خبراء صندوق النقد الدولي ارتفاع كبير للأسعار التي يجب تحقيقها من أجل تعادل رصيد الميزانيات العامة في الدول المصدرة للنفط، وقد بلغ هذا المستوى على سبيل المثال لا الحصر لسنة 2020 حدود الـ 110 دولار للبرميل في الجزائر في حين أنه بلغ حدود 95 دولار للبرميل في المملكة العربية السعودية ليقارب مستوى 140 دولار في

ليبيا أما الامارات فتجاوز حدود 62 دولار للبرميل حالها حال إيران لتسجل الكويت أدنى مستوى بسعر برميل لا يفوق 50 دولار للبرميل(آفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى3، 2020) .

وهذا ما يجعل الضغوط ترتفع على الدول النفطية في المنطقة العربية ويخلق تغييب للثقة داخل هذه المجتمعات، وعدم قدرة الحكومات على التحكم في المطالب الشعبية التي ترغب دوما في المزيد من الرفاهية والاستقرار في المستوى المعيشي بل وتحسينه، وهو ما يجعل الحكومات مطالبة بالمزيد من توفير السيولة للمؤسسات من خلال اقتراح قروض من دون فوائد والدفع بالمزيد من المشاريع العامة لتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير مستويات الطلب الداخلية، مع تسطير برامج واستراتيجيات واضحة المعالم لانعاش الاقتصادات النفطية مباشرة بعد انحصار جائحة كورونا، خاصة في ظل توقعات بمستويات نمو سالبة في السنة الجارية ومستويات ضعيفة في السنة القادمة خاصة في ظل عدم اكتشاف لقاح للوباء .

III.انعكاس جائحة فيروس كورونا covid 19 على الاقتصاد الجزائري

إن المتابع للشأن الاقتصادي الجزائري سيجد أن التوقعات التي كانت مرجوة من سنة 2020 جد مرضية خاصة في مرحلة اعداد مخطط عمل الحكومة ولكن الأمر سرعان ما ظهر خطأه بظهور جائحة كورنا الأمر الذي ألزم القائمين على الاقتصاد الوطني مراجعة كبيرة للواقع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط وحالة الحجر التي دخلت فيها الجزائر ، ليبقى الهدف الرئيسي هو محاولة إنعاش الاقتصاد الوطني مباشرة بعد رحيل هذه الجائحة .

1.الاقتصاد الجزائري ما قبل جائحة فيروس

لقد عرفت الجزائر ما قبل جائحة كورنا مرحلة صعبة على الاقتصاد الوطني من خلال حراك شعبي دام سنة كاملة، أثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير من خلال توقف الاستثمارات الاجنبية وتحويل عدد كبير من السياسيين ورجال الأعمال إلى العدالة، لتكون الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر، كخطوة من أجل استرجاع الاستقرار وإن نسبيا ومحاولة اعادة انعاش الاقتصاد الوطني المعتمد في وارداته بشكل أساسي على المحروقات .

الجدول رقم (3) : بين صادرات الجزائر داخل وخارج المحروقات بين 2018-2019

Unité : millions

A l' Exportation	Année 2018			Année 2019*			Evol(%)
	DZD	USD	Structure (%)	DZD	USD	Structure (%)	
PRODUITS HYDROCARBURES	4 532 811,92	38 871,75	93,00	3 967 442,64	33 243,17	92,80	-14,48
PRODUITS HORS HYDROCARBURES	341 148,37	2 925,56	7,00	307 957,64	2 580,37	7,20	-11,80
Total	4 873 960,29	41 797,32	100%	4 275 400,28	35 823,54	100%	-14,29

المصدر: (Ministere des finances direcrion generale de douane,2020,p14)

ويبدو واضحا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتجاوز 7.20 % من إجمالي صادرات البلاد مما يعني حوالي 2.5 مليار دولار سنة 2019 مقابل 2.9 مليار دولار سنة 2018 على عكس المحروقات التي بلغت صادراتها سنة 2019 33.2 مليار دولار في حين أنها كانت سنة 2018 في حدود 38.8 مليار دولار .

وهو ما جعل الحكومة في مخطط عملها الصادر في فيفري 2020 تتوقع أن تكون عائدات الجزائر من المحروقات في حدود 35 مليار دولار ، وأن تكون الواردات الجزائر في حدود 38.560 مليار دولار مقابل 44.551 مليار دولار سنة 2019 على أن يكون رصيد الميزان التجاري سالبا في حدود 5.753 مليار دولار لسنة 2019 أي بمعدل تغطية يعادل 85 %، كما شهدت السنة ضخ 1000 مليار دينار جزائري كقروض خزينة لدى بنك الجزائر وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي بعد صخ 3371 و2185 مليار دينار سنتين 2018 و 2017 على التوالي، حيث بلغ احتياطي الصرف في نفس المرحلة 62 مليار دولار، مع رصيد سالب للميزانية في حدود 1438 مليار دينار جزائري من خلال ايرادات بلغت 6762 مليار دينار جزائري ونفقات وصلت إلى 8200 منها 4955 للتسيير و3245 للتجهيز وهو ما جعل معد المخطط يقدر نسبة التضخم ب 4.5 % ونسب البطالة ب 11.4 % ترتفع عند فئة الشباب لتصل إلى 26.9 % (مخطط عمل الحكومة2020).

إن هذه الأرقام والإحصائيات التي أطلقتها الحكومة في شهر 04 فيفري من سنة 2020 لم تتمكن من تحقيقها بعد أن ضربت جائحة فيروس كورنا أرجاء العالم وتحولت إلى حالة دولية جعلت الجزائر كغيرها من الدول تدخل في حالة حجر تراوحت بين الكلي والجزئي وضربت 48 ولاية .

2.اقتصاد الجزائري أثناء جائحة فيروس كورونا : اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواجهة جائحة كورونا حيث تم التأكيد على توقيف كل النشاطات الاقتصادية والخدماتية، خاصة تلك التي يكثر فيها تواجد الأفراد ويتعلق الامر بوسائل النقل الفردية والجماعية، والمؤسسات الاقتصاد عدى ما تعلق بمواد التغذية، مع تسريح 50 % من الموظفين في القطاعات الحكومية والاقتصادية، من أجل تخفيف الاكتظاظ وتحقيق التباع الاجتماعي وهي القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس الأعلى للامن يوم 21 مارس 2020 . (بيان المجلس الأعلى للأمن، 2020)،

أ. أهم القرارات الاقتصادية أثناء جائحة فيروس كورونا من مجلس الوزراء : رافق فرض الحجر الصحي في الجزائر بسبب جائحة كورونا مجموعة من القرارات الاقتصادية، والتي اتخذت أغلبها في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 مارس 2020، وكان من بين أهم هذه القرارات (بيان مجلس الوزراء،2020)

تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.

تخفيض نفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المس بأعباء الرواتب (تم تخفيضها في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 50%) .

التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي07 مليارات دولار سنويا.

تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة.

الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا فيروس والأمراض الوبائية بصفة عامة.

الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية.

التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تفشي الوباء.

تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.

تشجيع المزيد من الإدماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتوجات المبتكرة.

تشجيع المنتوجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر.

التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الذرة وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وحبوب.

ب. أهم القرارات الاقتصادية أثناء جائحة فيروس كورونا من الوزير الأول : لتكون آخر الخطوات المتخذة في هذا الجانب تعليمة رقم172 للوزير الأول والمعنون بالتحكم في النشاط الاقتصادي والصادرة بتاريخ 16 أفريل 2020 ، والتي تأكد فيها تنصيب خلية أزمة على مستوى الوزارة الأولى جاءت التعليمة لشرح وتوضيح عديد النقاط التي جعلت النشاط الاقتصادي يتوقف بشكل شبه كامل ووضحت العديد من النقاط نظرا للغط الذي عاشه القطاع الاقتصادي والخدمي، بل دخول العديد من النشاطات في حالة فوضى خاصة توزيع المواد الغذائية الحساسة كالسميد والبنزين وغيرها وقدر ركز الوزير الأول في تعليمته على :

كيفية تطبيق تخفيف عدد العمال ب 50 %

طرق منح الرخص للتجار والمتعاملين الاقتصاديين لضمان المواد الغذائية الضرورية للجزائريين .

الطلب من الوزراء إنشاء خلايا متابعة ويقضه على مستوى الدوائر الوزارية لمتابعة الوضعية الاقتصادية في كل قطاع من القطاعات .

تقديم استثناءات للنشاط الفلاحي والطلب من الولاة تقديم تصاريح للفلاحيين من أجل ضمان قوت الجزائريين .

تقديم استثناءات للنشاط على مستوى الموانئ من أجل نشاط الصيد البحري وتجارة الاسماك .

تنظيم تقديم رخص التنقل على مستوى الدوائر الولاة المنتدبين و الولاة .

3. الاقتصاد الجزائري ما بعد جائحة كورونا : إن الجزائر الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاقلاع الاقتصادي الذي هي بأمس الحاجة إليه، خاصة في ظل الظروف التي يعيشها العالم، خاصة بتوجه العديد من الدول نحو منع تصدير السلع الضرورية سواء تعلق الأمر ، وهو ما يجعل التفكير في خطة متكاملة أمر ضروري وحتمية لا يمكن الخروج منها .

وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب من الوزير الأول مجموعات تفكير مختلطة بعد حصول جائحة كورونا، من أجل تقديم حلول للحكومة وتطبيقها على أرض الميدان في محاولة لتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، وشملت هذه المجموعات حوكمة الاقتصاد الوطني، التمويل، الميزانية والسياسة النقدية، المحروقات والتحول الطاقوي، النظام الجبائي، التنافسية الاقتصادية وغيرها من النقاط التي ذكرها التقرير(MOHAMMED BAKALEM,2020) .

أ.التنويع الاقتصاد خيار أم حتمية : قدر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن جائحة كورونا فرصة ذهبية للقيام بتغييرات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية للمحروقات، حيث لاحظ الخبراء أن الدول التي استطاعت تنويع اقتصادها هي الدول التي استطاعت أن تجري تغييرات هيكلية داخل اقتصادها(MOHAMMED BAKALEM,2020).

وأكد التقرير أن الجزائر تعيش منذ 2014 تراجع لعائدات المحروقات، وهو الأمر الذي خلق لدينا حتمية التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل ارتفاع الاستهلاك الداخلي للطاقة، في ظل فشل كل عمليات

ب . عناصر نجاح التحويل الاقتصادي في الجزائر : قدر التقرير وجود عديد النقاط التي يجب التعامل معها مستقبلا إن أرادت الجزائر التحول إقتصاديا (MOHAMMED BAKALEM,2020).

عدم وجود حدود لعملية الاصلاح : فلا يمكن أن نتحدث عن حدود أو خطوط حمراء حين نتحدث عن الاصلاح .

رأس المال البشري : رسكلة الكادر البشري الذي من دونه لا يمكن أن يحدث التحول الاقتصادي .

مرونة سوق العمل: من خلال فتح المجال أكثر للمؤسسات والاستثمار الداخلي والخارجي .

الثبات التشريعي : من خلال اصدار قوانين دقيقة وتستمر لمدة طويلة .

التركيز على الجانب الفلاحي : التركيز على الجانب الفلاحي في التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي .

ت.المبادئ الأساسية للتحول الاقتصادي الصحيح : لقد ركز التقرير على خمس مبادئ أساسية من أجل النهوض والتحول الاقتصادي، ويتعل الأمر بالشفافية في الادارات والتسيير العمومي، التركيز على إمكانيات الجزائر ومكانتها الجيوسياسية من خلال تقديم منتجات بتكاليف منخفضة مقارنة بدول العالم المتقدم خاصة في مجال اليد العاملة والطاقة وهو ما يجعلنا قادرين أن نكون ممون لأوروبا بعد الاختلالات الحاصلة ما بعد كورونا، خاصة إذا كنا نملك سياسة صناعية متكاملة مع الشركات الاقتصاديين الاستراتيجيين دون اغفال دور المجتمع المدني والمستثمرين الخواص في هذا التوجه، والاعتماد على سياسة العصى والجزرة مع المتعاملين الاقتصاديين من خلال تدعين المبادرين الذين يقدمون قيمة مضافة واستثناء غيرهم، دون إغفال التحول الطاقوي الذي يعيشه العالم في المرحلة القادمة وهو ما يحتم عليها تثمين امكانياتنا وقدراتنا (MOHAMMED BAKALEM,2020).

ث. ما هي الحوكمة التي تحتاجها الجزائر لإنجاح التنويع الاقتصادي : ونجد مجموعة من العناصر

- العوامل المؤسساتية : اعادة النظر في بيئة الاعمال وتنظيم الهيئات والمؤسسات الخاصة بتوجيه ودعم الاستثمار والاقتصاد مما يسرع من عملية التحول الاقتصادي

- العوامل الاقتصادية : اعادة النظر في السياسات العمومية الكلية لتحقيق الاهداف المبرمجة في إطار تطويل وعصرنة الاقتصاد الوطني(MOHAMMED BAKALEM,2020) .

كما ركز التقرير في هذه النقطة على وجوب تعزيز الثقة ما بين الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين

- تقسيم المؤسسات الاقتصادية العمومية الى ثلاث أصناف الاستراتيجية التي تبقى تحت ادارة الدولة، والتي تعتبر مهمة للجزائر والتي يمكن فتح رأس مالها جزئيا أما تلك المؤسسات التي تعمل في مجالات غير استراتجية فيجب وبسرعة خوصصتها.

- اعادة النظر في هيئات الدعم وإنشاء المؤسسات وكل مكونات مناخ الأعمال في الجزائر مع الحرص على إعادة تفعيل المجلس الوطني لمناخ الأعمال وجعله هيئة استشارية قبل المصادقة على أي قانون في المجال

- إنشاء نظام وطني للرقمنة من خلال جمع قواعد البيانات الوطنية الموجودة بشكل وطني على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات وجعل رقم التعريف الوطني كمرجعية وطنية في المجال .

- تعزيز التنافسية في الجزائر من خلال محاربة كل أشكال الاحتكار والتلاعب داخل الاسواق المختلفة من خلال سن قانون للأمر .

- الحوكمة المالية تتركز في البحث عن تحرير سعر الصرف بشكل تدريجي، مع تطوير النظام البنكي الجزائري من خلال تطويره، ومحاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي الذي بلغ 50 مليار دولار .

ح نحو تفعيل الميكانيزمات الاقتصادية لتطوير الاقتصاد : تشجيع الاستثمار المحلي، والعمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر مع التركيز على الجالية الجزائرية الموجودة في الخارج واقتراح مسار حر بالنسبة لاستثماراتها (MOHAMMED BAKALEM,2020).

- العمل على تنظيم أسواق الصناعة من خلال وضع دفتر شروط مدروس سيمح بدعم المصنعيين الوطنيين خلال 5 أو 7 سنوات مع العمل على فتح المجال بعدها للمنافسة الكاملة .
- محاولة الجزائر استفادة من خروج العديد من المؤسسات من الصين بسبب جائحة كورونا وتحويلها للجزائر .
- تشجيع الفلاحة والفلاحة المصنعة خاصة في ما يخص المواد الاستراتيجية، قطاع الدواجن والصناعة التحويلية .
- تنويع المنتوج السياحي والتركيز على السياحة الداخلية والفنادق ذات التي تلائم القدرة الشرائية للمواطن الجزائري (نجمة واحدة ونجمتين) وذلك من خلال ربط الفنادق الكترونيا، مع التركيز على الجانب البشري في هذا الاطار .

إن "إدارة" التغيير ذات الصلة ، وخاصة على المستوى السياسي ، مع التوزيع العادل للجهود والتضحيات والتواصل المستهدف والمستمر ، تشكل شرطاً أساسيًا للتحول الناجح لاقتصادنا ، نحو التنويع المنشود والذي يحتاج لتكاتف كل الجهود سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي من أجل تحقيقها على المستوى القصير المتوسط والطويل

IV.الخلاصة : يمر العالم بجائحة فيروس كورونا والذي جعل الواقع الاقتصادي يختلف بشكل جذري، خاصة في ظل حجر نصف سكان العالم، وهو ما جعل الطلب العالمي يتراجع إلى أدنى مستوياته في كل السلع والخدمات، وجعل العديد من الدول تمنع تصدير السلع الاستراتيجية، مما خلق ويخلق تساؤلات حول جدوى الاتفاقيات الدولية والتي ترعاها منظمات دولية عديدة أبرزها المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما جعل عديد من الدول خاصة الاوروبية تفكر في مراجعة اتفاقياتها والتفكير في كيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب خاصة في ظل توقعات باستمرار فيروس كورونا مطولا في ظل عدم وجود أي دواء أو لقاح لحد الآن .

الدول العربية كغيرها من دول العالم لم ولن تستطيع الكثير منها تحمل التكلفة الاقتصادية لهذه الجائحة في ظل تراجع أسعار المحروقات والطلب العالمي، بالإضافة للخسائر التي لحقتها جراء تراجع القيمة السوقية لعديد المؤسسات بالإضافة للتململ الشعبي الذي تعيشه بسبب المطالب الاجتماعية لساكنتها، وهو ما يجعل الاجراءات التقشفية الحل الوحيد في حال عدم تعافي الاقتصاد العالمي سريعا، وهو الحل الوحيد لعودة أسعار المحروقات الى مستويات تستطيع أن تغطي أسعار برميل النفط لتعادل الميزانيات المحلية والتي بلغت أعلاها في ليبيا ب 140 دولار للبرميل وأدناها في حدود 50 دولار للبرميل حسب تقرير صندوق النقد الدولي الموسوم بآفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى .

لتبقى الجزائر حالها حال الدول النفطية تعيش في حالة وصلت فيها لضغط نفقاتها للمستوى الأقصى بتقليص ميزانية التسيير إلى 50 بالمئة، حيث تحتاج إلى حوالي 110 دولار للبرميل من أجل أن تعادل ميزانيتها وهو المستوى الذي يستحيل أن تصل إليه، ومع تراجع مداخيل النفط إلى حوالي 18 مليار دولار وارتفاع عجز الميزانية التكميلية إلى 1976 مليار دينار نجد أن الجزائر ستعيش انكماش يقدر ب 2.6بالمئة .

على الجزائر في المرحلة القادمة التركيز على التنويع الاقتصادي وفتح المجال أمام الشباب من أجل إنشاء المشاريع بإزالة القيود البيروقراطية التي تصعب إنشائها، مع العمل على تطوير القطاع البنكي ورقمنته مع ترسيخ التمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية ودعم التمويل التشاركي من خلال تطوير بورصة الجزائر وفتح منصات خاصة للتمويل التشاركي مع ضرورة إنشاء بنك إلكتروني لتطوير المعاملات البنكية وتطوير الدفع الالكتروني في الجزائر، دون إغفال ضرورة الاهتمام بالفلاحة خاصة ما يتعلق بالمنتجات الضرورية كالقمح الصلب واللين والسياحة خاصة الداخلية، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية وتقليص تهريب العملة الصعبة .

V.المراجع والاحالات

1. Ministere des finances direcrion generale de douane(2020) Statistique du commerce exterieur de lalgerie periode2019,alger,l'algerie,p14,alger, l'algerie,p14.
2. MOHAMMED BAKALEM(2020), STRATEGIE DE CHANGEMENT STRUCTUREL DE L'ECONOMIE NATIONALE POST COVID 19, DANS L'OPTIQUE D'UNE DIVERSIFICATION :ELEMENTS DE REFLEXION POUR DECRETER L'UREGENCE ECONOMIQUE, HAUT CONSEIL ISLAMIQUE,ALGE L'ALGERIE .
3. International monetary funs(2020),world economic outlook,p vii
4. أخبار الأمم المتحدة (2020)، منظمة الصحة العالمية يمكن وصف كوفيد19 بأنه جائحة، مقال منشور بتاريخ 2020/03/11 رابط المقال https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051041 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/05/10.
5. آفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2020)، صندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، ص،ص 3-4
6. آفاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى3(2020)، صندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، لبنان،ص،ص 3-4
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات " وحدة الدراسات السياسية 1(2020) ،تقييم الحالة، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي،29 أفريل 2020،ص،ص 2-4.
8. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد19 https://covid19.who.int تاريخ الاطلاع 2020/05/10.
9. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا1(2020)، استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، بيروت، لبنان، ص،ص 2-5.
10. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2 (2020)،فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، بيروت، لبنان، ص 03 .
11. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2 2020،فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، بيروت، لبنان، ص 02

12.الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2(2020)،استجابة سياسة حماية الاجتماعية للتخفيف من أثر فيروس كورونا ، بيروت، لبنان، ص 04.

13.برنامج الأنفلونزا العالمي (2018)، قائمة مرجعية لمخاطر الأنفلونزا الجائحة وإدارة أثرها " بناء القدرة للاستجابة للجوائح"، منظمة الصحة العالمية، جنيف سويسرا،ص 02.

14.بيان المجلس الأعلى للأمن(2020)،وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، http://www.aps.dz/ar/algerie/85617-2020-03-23-18-50-58 تاريخ الاطلاع 2020/05/25.

15.بيان مجلس الوزراء (2020)، وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر http://www.aps.dz/ar/algerie/85572-2020-03-22-16-45-40 تاريخ الاطلاع 2020/05/25.

16.تعليمة الوزير الأول رقم 172(2020)، التحكم في الوضعية الاقتصادية، الوزير الأول، الجزائر ص،ص ، 1-3 .

17.تطور جائحة كورونا في المنطقة العربية(2020) https://www.unescwa.org/ar/إنتشار-فيروس-كوفيد-19-في-المنطقة-العربية تم الاطلاع بتاريخ 2020/05/11

18.تيسير الرّداوي (2020)، أثر الأوبئة في الاقتصاد - دراسة مقارنة محاضرات "التفكير في أزمة كورونا وأبعادها" التي يعقدها المركز العربي، الدوحة، قطر، 26 أفريل 2020 أطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2020 الرابط https://bit.ly/3c7zq1L

19.جامعة الدول العربية (2020)، الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية،الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا19-covid الوضع الحالي والتصور لمابعد كورونا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

20. غيتا غوبيناث، الإغلاق العام الكبير(2020): أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، تاريخ النشر 14 أفريل 2020، رابط المقال https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression تاريخ الاطلاع 2020/05/13.

21.مخطط عمل الحكومة(2020)، رئاسة الحكومة، الجزائر ، ص،ص 66-68 .

22.منظمة الصحة العالمية(2012)، مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019 تاريخ الاطلاع 2020/05/20

23.منظمة الصحة العالمية(2013)، اطار الاستجابة للطوارئ " عربي"، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، ص 19.